عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الإمام
أَبِي الفَتْحِ تَقِيِّ الدِّينِ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ
(ت٧٠٢هـ)

باعتناء
نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

عَقِيدَةُ الإمامِ ٱبْنِ دَقِيقِ العِيدِ

الكتاب: عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَة

المؤلِّف : الإمامُ تقيُّ الدين بن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)

المعتني به: نزار حَمَّادي

الناشر: دار الإمام ابنِ عَرَفة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ

—— ۞ ——

تَألِيفُ الشّيْخ الإمام

أَبِي الفَتْحِ تَقِيِّ الدِّينِ ٱبنِ دَقِيقِ العِيدِ

(ت ٧٠٢هـ)

—— ۞ ——

باعتناء

نزار حمادي



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَهِ العَالَمِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ.

نَؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى **مَوْجُودٌ**، **حَيٌّ**، لَا أَوَّلَ لِوُجُودِهِ وَلَا ٱنْتِهَاءَ.

وَكُلَّ مَا عَدَاهُ مِنْ مَلَكٍ وَفَلَكٍ وَنَفْسٍ وَإِنْسٍ وَجِنٍّ فَوُجُودُهُ مِنْ صُنْعِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

لَا يَسْتَحِقُّ الوُجُودَ الوَاجِبَ شَيْءٌ سِوَاهُ.

وَأَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مُحْدَثَةٌ مُبْدَعَةٌ بَعْدَ العَدَمِ، كَانَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، وَمَنْ ٱعْتَقَدَ قِدَمَهَا فَقَدْ كَفَرَ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى **عَالِمٌ** بِجَمِيعِ المَعْلُومَاتِ، مُحِيطٌ عِلْمُهُ بِالكُلِّيَّاتِ وَالجُزْئِيَّاتِ، **سَمِيعٌ** يُدْرِكُ المَسْمُوعَاتِ، **بَصِيرٌ** يُدْرِكُ المُبْصَرَاتِ، سَوَاءٌ فِي عِلْمِهِ

أَجْلَى الجَلِيَّاتِ وَأَخْفَى الخَفِيَّاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ.

وَبِأَنَّهُ **قَادِرٌ** عَلَى جَمِيعِ المُمْكِنَاتِ، لَا يَمْنَعُ قُدْرَتَهُ مَانِعٌ، وَلَا يَدْفَعُ مَشِيئَتَهُ دَافِعٌ، قُدْرَتُهُ عَلَى الأَشْيَاءِ بِلَا مِزَاجٍ، وَصُنْعُهُ لَـهَا بِلَا عِلَاجٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ.

وَبِأَنَّهُ **مُرِيدٌ** مُخَصِّصٌ بَعْضَ الجَائِزَاتِ بِالوُجُودِ دُونَ بَعْضٍ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ، وَيُمَيِّزُ صِفَاتِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ عَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ، وَصُدُورُ العَالَمِ عَنْهُ بِالـمَشِيئَةِ وَالقُدْرَةِ، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢].

وَأَنَّهُ **مُتَكَلِّمٌ** آمِرٌ نَاهٍ، أَنْزَلَ القُرْآنَ الـمَجِيدَ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الـهُدَى وَالفُرْقَانِ.

وَأَنَّهُ **لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ** مِنَ الـمُحْدَثَاتِ، وَلَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الـمَخْلُوقَاتِ، كَمَا لَا يُشْبِهُ ذَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الذَّوَاتِ.

وَلَا تَحُلُّ ذَاتُهُ وَلَا صِفَاتُهُ فِي شَيْءٍ.

وَكُلُّ صَفَةٍ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُحْدَثَاتِ فَهِيَ مُحَالٌ عَلَيْهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ؛ لِوُجُوبِ قِدَمِهِ.

مُتَقَدِّسٌ عَنْ تَخَيُّلَاتِ الأَوْهَامِ، مُتَعَالٍ عَنْ إِحَاطَةِ الأَفْهَامِ، مُتَكَبِّرٌ عَنْ نَقْصِ الأَجْسَامِ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١].

مُتَّصِفٌ بِكُلِّ كَمَالٍ، مُبَرَّأٌ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ، مُنْتَهَى الحَاجَاتِ، إِلَيْهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ.

مُنْفَرِدٌ بِالإِلَـهِيَّةِ فَلَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا ضِدَّ وَلَا نِدَّ وَلَا وَلَدَ؛ ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ٩٣﴾ [مريم: ٩٣].

وَنُؤْمِنُ بِالقَدَرِ كُلِّهِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، فَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ مِنْ ذَاتٍ وَصِفَةٍ وَحَرَكَةٍ وَسُكُونٍ فَمُسْتَنِدٌ إِلَى قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ؛ ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠](١).

قُدْرَتُهُ العُظْمَى حَاكِمَةٌ عَلَى جَمِيعِ القُدَرِ، وَمَشِيئَتُهُ العَالِيَةُ قَاهِرَةٌ لِجَمِيعِ المَشِيئَاتِ، يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَيَمْنَعُ إِرَادَاتِ المَخْلُوقَاتِ أَنْ تَقَعَ إِذَا شَاءَ، وَيُوقِعُهَا فِي نَفْسِ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ إِذَا أَرَادَ، وَيَمْنَعُ

---

(١) قال الإمام الشافعي بعد ذكر هذه الآية: أعْلَمَ اللهُ عبادَه أن المشيئة له، دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء. فقال عليه الإمام الرازي: واعلم أن الشافعي أشار في هذا الكلام إلى الدليل الذي هو الدليل الأقوى لمثبتي القضاء والقدر، وتقريره أن صدور الفعل من العبد موقوفٌ على أن يحصل في قلبه مشيئة لذلك الفعل، وحصول تلك المشيئة ليس بمشيئة أخرى من قِبَل العبد وإلا لزم التسلسل، فلابد من انتهاء تلك المشيئة إلى مشيئة تحدُث بمشيئة الله تعالى، وعلى هذا التقدير يكون الكل بقضاء الله تعالى. (مناقب الشافعي، ص ١١٨، ١١٩)

الأَسْبَابَ عَنْ مُسَبَّبَاتِهَا، وَيَقْتَطِعُ الـمُسَبَّبَاتِ عَنْ أَسْبَابِهَا؛ ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ٦٩﴾ [الأنبياء: ٦٩].

وَأَنَّهُ تَعَالَى تَجُوزُ رُؤْيَتُهُ وَتَقَعُ فِي الآخِرَةِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ ﷺ بِالـمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ وَالوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الأَلْفَاظِ الـمُشْكَلَةِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: تَنَزَّهَ اللَّهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ وَرَسُولُهُ.

مَنْ أَوَّلَ شَيْئاً مِنْهَا فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَرِيباً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لِسَانُ العَرَبِ وَتَفْهَمُهُ فِي مُخَاطَبَاتِهَا لَـمْ نُنْكِرْهُ عَلَيْهِ وَلَـمْ نُبَدِّعْهُ، وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ بَعِيدًا تَوَقَّفْنَا عَنْ قَبُولِهِ وَٱسْتَبْعَدْنَاهُ، وَرَجَعْنَا إِلَى القَاعِدَةِ فِي الإِيمَانِ بِمَعْنَاهُ وَالتَّصْدِيقِ بِهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أُرِيدَ، مَعَ التَّنْزِيهِ.

وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ صِفَةِ الأَلْفَاظِ ظَاهِراً مَفْهُوماً فِي تَخَاطُبِ العَرَبِ قُلْنَا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] فَنَحْمِلُهُ عَلَى حَقِّ اللَّهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ، أَوْ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الـمَعْنَى، وَلَا نَتَوَقَّفُ فِيهِ(٢).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**قَلْبُ المُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»(٣)، فَنَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ إِرَادَاتِ القَلْبِ وَٱعْتِقَادَاتِهِ مُتَصَرِّفَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا يُوقِعُهُ فِي

---

(٢) قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] يقول: على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصّرت في الدنيا في طاعة الله. ونقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ بمعنى في أمر الله. وعن السدي بمعنى: ما تركت من أمر الله. (جامع البيان، ج٢٠/ص٢٣٤، ٢٣٥)

(٣) مسلم (٢٦٥٤)

القُلُوبِ[٤]، وَهَكَذَا سَائِرُ الأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الـمَعْنَى الـمَفْهُومِ عِنْدَ سَامِعِيهَا مِـمَّنْ يَفْهَمُ كَلَامَ العَرَبِ.

وَنُؤْمِنُ بِجَمِيعِ مَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ إِيمَاناً كُلِّيّاً، فَمَنْ ثَبَتَ بِعَيْنِهِ كَـ«جِبْرِيلَ» وَ«مِيكَائِيلَ» وَ«إِسْرَافِيلَ» وَمَلَكِ الـمَوْتِ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ عَيْناً، وَمَنْ لَـمْ يُعْرَفْ ٱسْمُهُ آمَنَّا بِهِ إِجْمَالًا، وَكَذَلِكَ الكُتُبُ الـمُنَزَّلَةُ.

وَالأَنْبِيَاءُ الـمُرْسَلُونَ مَنْ عَلِمْنَا ٱسْمَهُ وَجَبَ الإِيمَانُ بِعَيْنِهِ، وَمَنْ لَـمْ نَعْلَمْ اسْمَهُ آمَنَّا بِهِ إِجْمَالًا، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ ثَابِتاً بِالنَّصِّ وَالتَّوَاتُرِ كَفَرَ مَنْ يَكْفُرُ بِهِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّهُ أَرْسَلَ مُحَمَّداً ﷺ إِلَى كَافَّةِ خَلْقِهِ بِالحَقِّ، وَأَيَّدَهُ بِالـمُعْجِزَاتِ البَاهِرَةِ الَّتِي مِنْهَا القُرْآنُ الـمَجِيدُ،

---

(٤) قال الحافظ النووي: معنى الحديث أنه سبحانه وتعالى متصرف في قلوب عباده وغيرها كيف شاء، لا يمتنع عليه منها شيء ولا يفوته ما أراده، كما لا يمتنع على الإنسان ما كان بين إصبعيه، فخاطب العرب بما كانوا يفهمون ومثله بالمعاني الحسية تأكيدا له في نفوسهم. (المنهاج، ج١٦/ص٢٠٤)

الَّذِي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٢].

أَعْجَزَ البُلَغَاءَ وَأَفْحَمَ الفُصَحَاءَ بَعْدَ أَنْ تَحَدَّاهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨﴾ [الإسراء: ٨٨].

ثُمَّ تَحَدَّاهُمْ بِسُورَةٍ مِنْهُ فَقَالَ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، فَقَهَرَهُمُ العَجْزُ أَجْمَعِينَ، وَأَجَابَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ الحُسْنَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ أَيَّدَهُ مَعَ ذَلِكَ بِالآيَاتِ الـمُتَعَدِّدَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ: كَالإِخْبَارِ عَنِ الغُيُوبِ، وَتَكْثِيرِ الطَّعَامِ وَالـمَاءِ، وَٱنْقِيَادِ الشَّجَرِ، وَحَنِينِ الجِذْعِ، وَٱنْشِقَاقِ القَمَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِـمَّا صَحَّ بِهِ الخَبَرُ وَنَقَلَهُ أَهْلُ العَدَالَةِ وَمَنْ يُقْطَعُ بِصِحَّةِ ٱعْتِقَادِهِمْ وَتَدَيُّنِهِمْ بِتَحْرِيمِ الكَذِبِ.

مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالرَّغْبَةِ فِي الآخِرَةِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالٱعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا، وَٱطِّرَاحِ الأَسْبَابِ فِي الاعْتِقَادِ، وَالاعْتِمَادِ عَلَى رَبِّ الأَرْبَابِ، وَكَثْرَةِ الذِّكْرِ وَالعِبَادَةِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّبَتُّلِ الَّذِي اقْتَضَى تَفْطِيرَ قَدَمَيْهِ مِنَ القِيَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً وَلَا يَحْتَاجُ مُوَفَّقٌ مَعَهَا إِلَى سِوَاهَا دَلِيلًا وَلَا غَيْرِهِ.

وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى حَقٌّ وَصِدْقٌ: مِنْ انْفِطَارِ السَّمَاءِ، وَانْكِدَارِ النُّجُومِ، وَتَكْوِيرِ الشَّمْسِ، وَزَوَالِ هَيْئَةِ العَالَمِ، وَانْتِقَالِ الخَلِيقَةِ بِأَجْسَامِهِمْ إِلَى دَارِ الآخِرَةِ ﴿لِّيُرَوْا۟ أَعْمَـٰلَهُمْ ۝٦ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٦ – ٨]، وَوُقُوفِهِمْ لِلْحِسَابِ، وَوَزْنِ أَعْمَالِهِمْ، وَجَوَازِهِمْ عَلَى الصِّرَاطِ، وَٱسْتِقْرَارِهِمْ فِي دَارِ النَّعِيمِ وَهِيَ الجَنَّةُ، أَوْ دَارِ

العَذَابِ وَهِيَ النَّارُ، كُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى أُمُورٍ مَحْسُوسَةٍ فِي الجَنَّةِ وَالنَّارِ مِنَ النَّعِيمِ وَالعَذَابِ.

وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ وَصَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آمَنَّا بِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِذَا كَانَ ظَاهِراً جَائِزاً فِي العَقْلِ.

وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَمُسَائَلَةِ المَلَكَيْنِ عَنِ الإِيمَانِ، وَالصُّورِ وَالنَّفْخِ فِيهِ لِرَدِّ الأَرْوَاحِ إِلَى الأَجْسَادِ، وَبِجَمِيعِ مَا صَحَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ عَلَى وَجْهِهِ وَحَقِيقَتِهِ، كَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَتْلِهِ الدَّجَّالَ، وَخُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَدَابَّةِ الأَرْضِ.

وَنَتَوَلَّى جَمِيعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا نَسُبُّ أَحَداً مِنْهُمْ، وَلَا نُضْمِرُ لَهُمْ كَرَاهَةً وَلَا نَقْصاً لَيْسَ مِنْهُمْ، وَنَعْرِفُ لَهُمْ سَوَابِقَهُمْ وَفَضَائِلَهُمْ وَنَصْرَهُمْ لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَمْهِيدَهُمْ الإِسْلَامَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، فَلَا لِسَانَ

يَنْطِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُمْ وَلَا ضَمِيرَ يَشْتَمِلُ عَلَى خِصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الإِيمَانِ إِلَّا وَهُوَ فِي جُمْلَةِ حَسَنَاتِهِمْ؛ لِتَأْسِيسِ القَوَاعِدِ لَهُمْ، وَلِأَنَّهُ «**مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**»[٥]، وَالإِيمَانُ أَفْضَلُ الحَسَنَاتِ وَأَعْظَمُ السُّنَنِ، وَلَا بَلَدَ وَلَا مَسْجِدَ يُذْكَرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ نَصِيبٌ مِنَ الأَجْرِ.

وَمَا نُقِلَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَٱخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ وَكَذِبٌ فَلَا الْتِفَاتَ إِلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ صَحِيحاً أَوَّلْنَاهُ عَلَى أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ؛ لِأَنَّ الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ سَابِقٌ، وَمَا يُنْقَلُ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَالمَشْكُوكُ لَا يُبْطِلُ المَعْلُومَ.

---

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة.

وَنَعْتَقِدُ صِحَّةَ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعُمَرَ الفَارُوقِ، وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ فِي مَقَامِ الخِلَافَةِ إِلَّا بِحَقٍّ وَوَجْهٍ شَرْعِيٍّ لَا ظُلْمَ فِيهِ وَلَا حَيْدَ وَلَا حَيْفَ وَلَا غَصْبَ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ ﵁ عَنِ الأَفْضَلِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَوَفِي ذَلِكَ شَكٌّ؟!» وَعَلَى هَذَا أَئِمَّةُ الفَتْوَى وَأَكَابِرُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ الـمُتَّسِمِينَ بِالسُّنَّةِ.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الآجَالَ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ بِوَقْتِهَا لَا تَتَقَدَّمُ وَلَا تَتَأَخَّرُ عَمَّا عَلِمَهُ، فَلَا نَقْطَعُ أَجَلَ أَحَدٍ عَنِ الوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى وُقُوعَهُ فِيهِ.

وَنَرَى وُجُوبَ الأَمْرِ بِالـمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الـمُنْكَرِ، عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ الـمَعْرُوفَ وَالـمُنْكَرَ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ ضَرَراً شَدِيداً يَشُقُّ عَلَيْهِ احْتِمَالُهُ. وَاللَّهُ الـمُوَفِّقُ لِلْعِصْمَةِ، وَلَا رَبَّ غَيْرُهُ.



دار الإمام ابن عرفة
تونس